

بسم الله الرحمن الرحيم

"تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة عن السنة المالية المنتهية 2020م"

إلى السادة مساهمي شركة بن داود القابضة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أولاً : المقدمة

قامت لجنة المراجعة في شركة بن داود القابضة بإعداد هذا التقرير لتأكيد التزامها بنظام الشركات وبالتحديد ما ورد في المادة رقم (104) من ذات النظام والتي نصت على أن "تعد لجنة المراجعة تقريراً عن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية و عما قامت به من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها" وكذلك ما نصت عليه لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

وعليه فقد قامت اللجنة بتنفيذ مسؤولياتها الواردة بهذا التقرير بموجب صلاحياتها المنصوص عليها في دليل وسياسة حوكمة الشركة والمعتمدة من قبل الجمعية العامة للشركة وأيضاً من خلال عقدها لسنة اجتماعات خلال عام 2020 م، والتي تمت فيها مناقشة ممثلي إدارة المراجعة الداخلية (شركة برايس ووتر هاوس كوبرز) وإدارة الشركة وأيضاً المراجع الخارجي (مكتب آرنست آند يونج) بكل ما يتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.

ثانياً : تكوين اللجنة

تم اعتماد تشكيل لجنة المراجعة كجنة منبثقة عن مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ 2020/04/21م، وحالياً تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم :

الاسم	المنصب	نوع العضوية
الدكتور / عبدالرحمن محمد البراك	رئيس اللجنة وعضو مجلس الإدارة	مستقل
الأستاذ / وليد ميشيل مجدلاني	عضو اللجنة وعضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي
الأستاذ / ثامر سعيد الثبيتي	عضو اللجنة	مستقل

ثالثاً : أعمال اللجنة

كانت أهم أعمال اللجنة التي قامت بتنفيذها خلال العام 2020م، وفقاً لمسؤولياتها المنوطة بها بحسب دليل وسياسة الحوكمة فيما يتعلق بالمراجعة الخارجية والتقارير المالية والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام ، وذلك على التفصيل الآتي:-

(أ) المراجعة الخارجية والتقارير المالية

- تقييم أداء مراجع الحسابات (أرنست أند يونج) حيث قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بإعادة تعيينه للسنة المالية المنتهية في عام 2020م وتحديد أتعابه بعد مراجعة نطاق عمله وشروط التعاقد معه والتحقق من استقلاليتيه وموضوعيته وفعالية أنشطة المراجعة وعدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية خارج نطاق أعمال المراجعة.
- مراجعة نتائج عمليات الشركة ومركزها المالي كما ظهرت في البيانات والتقارير المالية الأولية والسنوية للعام المالي 2020م وما تم بشأنها، وقد رفعت توصياتها بخصوص ذلك إلى مجلس الإدارة.
- مناقشة خطاب الإدارة والذي يحتوي على ملاحظات المراجع الخارجي الناتجة عن مراجعته للقوائم المالية الأولية والسنوية للعام المالي 2020م.
- مناقشة العديد من المواضيع مع المراجع الخارجي فيما يتعلق بالإدراج في السوق المالية وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.
- التأكد من عدم وجود أي صعوبات قد واجهت المراجع الخارجي أثناء القيام بالمراجعة، وتأكدت اللجنة أيضاً من تعاون الإدارة مع المراجع الخارجي.
- الاجتماع مع مجلس الإدارة بخصوص التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ورفع توصياتها لمجلس الإدارة بخصوص ذلك.
- مراجعة جميع التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتوصية باعتمادها قبل الصرف.
- التوصية بعقد دورات تدريبية وتعريفية بخصوص ممارسات الحوكمة وتعليمات هيئة السوق المالية لأعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له وأعضاء الإدارة التنفيذية.
- ناقشت اللجنة خطة المراجع الخارجي المقدمة من (أرنست أند يونج) لعام 2020م ، وطلبت من الإدارة المالية والمراجع الخارجي (أرنست أند يونج) استكمال أعمال المراجعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م بمنتصف شهر مارس 2021م بما لا يتجاوز الموعد النهائي لهيئة السوق المالية.

ب) المراجعة الداخلية

- قامت لجنة المراجعة بالاستعانة بمصادر خارجية (شركة برايس ووتر هاوس كوبرز) للبدء بأعمال المراجعة الداخلية.
- قامت اللجنة بمراجعة التقييم الأولي للمخاطر واعتماد خطة المراجعة الداخلية.
- قامت اللجنة بمراجعة نتائج المراجعة الداخلية وطلبت من الإدارة التنفيذية متابعة تنفيذ هذه التوصيات.
- قامت لجنة المراجعة بعمل عدة مقابلات لاختيار مسؤول للمراجعة الداخلية وتم اختيار مرشح للبدء بالعمل في بداية عام 2021.

ج) إدارة المخاطر والالتزام

- قامت لجنة المراجعة في استحداث منصب لإدارة المخاطر ولتطبيق الالتزام بالانظمة واللوائح وإعداد تقارير الالتزام ورفعها إلى لجنة المراجعة مباشرة.

رابعاً : رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة

- في ضوء نطاق العمل المذكور أعلاه، واستناداً على تقارير المراجعة الدورية المرفوعة من قبل إدارة المراجعة الداخلية بالشركة، ومراجع الحسابات الخارجي، والإدارة التنفيذية للشركة وتأكيدات الإدارة حول سلامة النظام الرقابي للشركة، وبناءً عليه، فإنه لم يتبين للجنة المراجعة وجود ملاحظات جوهرية ذات تأثير هام على نظام الرقابة الداخلية قد تتطلب الإفصاح عنها وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية لا يمكن أن يقدم تأكيد مطلق عن مدى سلامة و فاعلية نظام الرقابة الداخلية .

بالنيابة عن لجنة المراجعة الدكتور عبدالرحمن البراك رئيس لجنة المراجعة وعضو مجلس الإدارة